تلقى الملف النووي الإيراني أمس الخميس دفعة إيجابية مع سحب مشروع قرار أوروبي كان يدين طهران في مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي قوبل بترحيب من إيران التي يبدو أنها قدّمت أيضاً إشارات لاستعدادها لمفاوضات غير مباشرة في الأيام المقبلة

الملف النووي يعود للطريق الدبلوماسي

سحب مشروع أوروبي لإدانة إيران وتوجه نحو محادثات

أعلنَ غروسي أن أول اجتماع سيكون في إيران وأنه إيريل (ألكسي هاداليا/فرانس برس)

للحديث تتمة...

«أبرتهايد» في فلسطين

ناصر السهلي

دخل الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين أطواراً متقدمة في تطبيق سياسات نظام «أبرتهايد» الذي اعتُمد في جنوب أفريقيا سابقاً. فمحاولة جعل الأراضي الفلسطينية كانتونات وبانتوستانات (أرض الناطقين بلغة البانتو في جنوب أفريقيا) لم تعد خفية، في سياقات تهويد الأرض والتخلص من أهلها الأصليين، وكذلك مساعيه المحمومة للتمدد والتحول إلى جزء من نسيج المنطقة العربية، من الخليج إلى المحيط. جائحة كورونا، وما يرافقها، في عناوين سياسية وإعلامية أوروبية، تفضح سياسة «لقاح الفصل العنصري». وتعيد مصطلح «أبرتهايد» إلى الواجهة لوصف سياسات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني عموماً. فثمة قوى وأحزاب ومنظمات حقوقية، ومشرعون وأكاديميون، يستدعون في نقاشاتهم المصطلح على أساس العقل والأرقام والوقائع، واستناداً إلى المواثيق الدولية، وخصوصاً استحضار اتفاقية جنيف في بندها الـ55 عن مسؤولية القوة القائمة بالاحتلال تجاه الشعب المُحتل.

المسألة ليست بسطحية ذباب التطبيع العربي، تبريراً سانجاً لهرولة البعض إلى شرعنة التحالف مع الاحتلال، من زاوية أن مطلب تطبيق المواثيق الدولية على المناطق المحتلة يعد «تطبيعاً فلسطينياً». فحق الشعب المحتل الوصول إلى كافة الاحتياجات، بما في ذلك اللقاح، يقوم على القانون الدولي، في طريق إنهاء أصعب وأفدح استعمار قام على التطهير العرقي والمذابح وإحلال آخرين مكان الشعب الأصلي. وما مارسته جوهانسبرغ من تدخلات دموية في محيطها الأفريقي، لإضعاف حركة مقاومة «أبرتهايد»، هو ما يمارسه الاحتلال في المنطقة العربية. فعلى الرغم من مشهد تغافل البعض العربي عن مسؤولياته أمام القانون الدولي بمنح شرعية زائفة للمستوطنات، كأحد أوضح تعبيرات «أبرتهايد» التي لا يُوفر فيها بيت فلسطيني من الهدم، تتوسع نقاشات أوروبية، وأميركية إلى حد ما، لمواجهة نظام الفصل العنصري الصهيوني، غير خائفة من جهود ترهيب وتجريم أصحابها باسم «معاداة السامية».

إذاً، ما يجري في سياق تبنٍ صارخ ومتسارع لأبشع ممارسات جوهانسبرغ سابقاً، هو تسلسل طبيعي لتحول الاستعمار الصهيوني، ومن أخطره ما شهدته وتشهده مدن عرب الداخل في غض طرف عن تفشي العنف والجريمة، ومحاولة شق الصفوف وإشغال الفلسطينيين والعرب للمضي نحو ترسيخ «أبرتهايد» وتطبيعه محلياً وعربياً.

فيينا، طهران ـ **العربي الجديد**

اتجهت الأزمة حول الملف النووي الإيراني، بين طهران من جهة، ودول أوروبية وواشنطن من جهة أخرى، إلى حلحلة نسبية أمس الخميس، ففي محاولة لمنع خروج الوضع عن السيطرة ومنح المزيد من الفرصة للدبلوماسية، قرر الأوروبيون أمس التخلي عن طرح مشروع قرار ينتقد طهران على مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما قوبل بترحيب إيراني، وسط تسريبات عن إشارات إيجابية بشأن بدء محادثات غير رسمية.

وقررت الترويكا الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، أمس، سحب مشروع قرارها المدعوم أميركياً في مجلس حكّام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوجيه اللوم لطهران بسبب خطواتها النووية الأخيرة، تحديداً وقفها العمل بالبروتوكول الإضافي الذي يفرض المزيد من الرقابة على البرنامج النووي الإيراني، اعتباراً من 23 فبراير/شباط الماضي. وكانت طهران قد حذّرت من أن اعتماد قرار كهذا سيفوض الجهود الهادفة لإنقاذ الاتفاق النووي المبرم عام 2015. وكان المدير العام للطاقة الذرية رافاييل غروسي، قد أعلن قبل أيام، التوصل إلى اتفاق مؤقت (لتسعين يوما) يسمح للوكالة بمواصلة عمليات التفتيش في إيران، على الرغم من بدء طهران تقليص عمل المفتشين الدوليين، وتعليقاً على سحب القرار، نقلت «رويترز» عمن قالت إنه أحد الدبلوماسيين من دولة في المجلس متشككة بخصوص القرار «صوت العقل بدا يسود». وعبّر مشروع القرار الأوروبي عن «قلق عميق» إزاء تقاعس إيران عن تفسير العثور على جزيئات يورانيوم في ثلاثة مواقع قديمة بينها موقعان كانت الوكالة قد تحدثت عنهما للمرة الأولى الأسبوع الماضي. وقال دبلوماسي لـ«رويترز» إن ذلك سيكون موضوع المشاورات الفنية وإذا كان تعاون إيران غير كافٍ فإنه يمكن طرح مشروع القرار في الاجتماع ربع السنوي المقبل لمجلس الوكالة في يونيو/حزيران المقبل.

ومع سحب المشروع، أعلن غروسي أن الوكالة تعتزم بدء حوار «تقني» مع إيران بهدف دفع عملية الحصول على تفسيرات لأمور عالقة مثل جزيئات اليورانيوم التي عُثر عليها في مواقع قديمة غير معلنة. وأضاف في مؤتمر صحافي «أستهدف الحصول على فهم أوضح بكثير لهذه القضية بحلول الصيف أو قبل ذلك»، معلناً أن أول اجتماع سيكون في إيران أوائل إبريل/نيسان، وأنه يأمل أن يعود لمجلس محافظي الوكالة لإبلاغه بالتطورات بحلول يونيو/حزيران المقبل.

واللافت كان ما نقلته وكالة «رويترز» عن مصدر دبلوماسي فرنسي أن إيران أعطت إشارات مشجعة في الأيام القليلة الماضية بشأن استئناف الدبلوماسية النووية وبدء محادثات غير رسمية. وقال المصدر «الأمور تسير في الاتجاه الصحيح وكانت هناك إشارات إيجابية هذا الأسبوع خصوصاً في الأيام القليلة الماضية». وتابع أن الهدف هو إحضار الجميع إلى الطاولة قبل عيد النيروز (رأس السنة الفارسية يوم 20 مارس/آذار). وأضاف أن القوى الأوروبية قررت عدم تقديم مشروع القرار من أجل إعطاء الدبلوماسية فرصة وعدم الإضرار بإمكانات عقد اجتماع نووي غير رسمي.

ورحبت طهران بقرار الأوروبيين التخلي عن مشروع القرار. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، في بيان أمس، إن «تطورات اليوم قد تبقي طريق الدبلوماسية مفتوحاً والذي بدأته إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية». وأضاف «تأمل إيران في أن تقتنص الأطراف المشاركة في الاتفاق هذه الفرصة، مع تعاون جدي من أجل ضمان تطبيق هذا الاتفاق من قبل الجميع».

من جهته، قال المندوب الإيراني لدى الوكالة الذرية كاظم غريب آبادي، في تصريحات للصحافيين، إن بلاده في جميع المشاورات والرسائل والمراسلات، أكدت صراحة أن طرح القرار سيكون خطوة مدمرة في طريق علاقات وتعاون بلاده مع الوكالة وسيقود إلى وقف التفاهم المشترك الأخير.

في سياق متصل، قال الرئيس الإيراني حسن روحاني، إن بلاده لن تقبل بأي تغيير على الاتفاق النووي، مؤكداً ضرورة رفع العقوبات من أجل حل القضايا بالطرق الدبلوماسية. وأكد روحاني في كلمة له أمس، أنه لا يمكن قبول إضافة مواضيع جديدة للاتفاق النووي، مضيفاً «فليرفعوا العقوبات، ودعوا الدبلوماسية تدخل حيز التنفيذ، ولنبدأ المفاوضات». وتابع «إذا كانوا يريدون حل القضايا عن طريق الدبلوماسية فإن طريقة القيام بذلك هي رفع العقوبات».

وأشار روحاني إلى أن «إيران أعلنت سابقاً أنها ستمتثل لالتزاماتها عندما يتم رفع العقوبات، دعونا لا نضيع الوقت»، مشدداً على أن أنشطة بلاده النووية سلمية 100 في المائة، وأن طهران تريد أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات التفتيش بشكل مربح. وأضاف أن وكالة الطاقة ليست مكاناً للسياسة، فهي مكان للشؤون التقنية، وأنه تم التوصل معها إلى اتفاق جيد للغاية. واعتبر أن الولايات المتحدة هي السبب في مشكلة العلاقات بين إيران والوكالة، مؤكداً أن هذه العلاقات ستصبح أكثر دفئا لو ألغت أميركا الحظر المفروض على بلاده. ونصح الأوروبيين بـ«ألا يسمحوا بتخريب علاقاتنا الجيدة والودية معهم».

في المقابل، أبلغت الولايات المتحدة مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران حصلت على فرصة لمعالجة مخاوف الوكالة بشأن جزيئات يورانيوم عُثر عليها في مواقع قديمة غير معلنة، وأن واشنطن ستراقب الوضع عن كثب. جاء البيان الأميركي إلى المجلس بعد وقت قصير من إلغاء خطط تقديم المشروع. وذكر أن «إيران حصلت الآن على فرصة أخرى من المدير العام (للوكالة) لإبداء التعاون اللازم قبل الاجتماع المقبل لمجلس محافظي الوكالة». وأضاف أن «الولايات المتحدة ستعمل، مثلها مثل جميع أعضاء مجلس محافظي الوكالة، على تقييم وجهات نظرنا بشأن الخطوات التالية للمجلس وفقا لما إذا كانت إيران ستنتهز الفرصة السانحة أمامها لمعالجة مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل نهائي وموثوق».

من جهته، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن رفع العقوبات عن إيران والعودة إلى الاتفاق النووي سيسهمان في استقرار المنطقة وتحقيق الرخاء الاقتصادي. وفي كلمة له أمام القمة الـ14 لقادة منظمة التعاون الاقتصادي، شدد على أهمية عودة جميع الأطراف إلى خطة العمل الشاملة في الاتفاق النووي، وتحمّل الجميع للالتزاماتهم.

ولم يتأخر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للدخول على الخط، قائلاً في حديث لشبكة «فوكس نيوز» إنه سيبذل كل ما في وسعه لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، مضيفاً «نجحنا في ذلك حتى الآن».

> غروسي: الوكالة الذرية تعتزم بدء حوار تقني مع إيران
>
> مصدر أوروبي: الهدف إحضار الجميع للطاولة قبل 20 مارس

العراق: الحراك السياسي متواصل لتأسيس تحالفات انتخابية

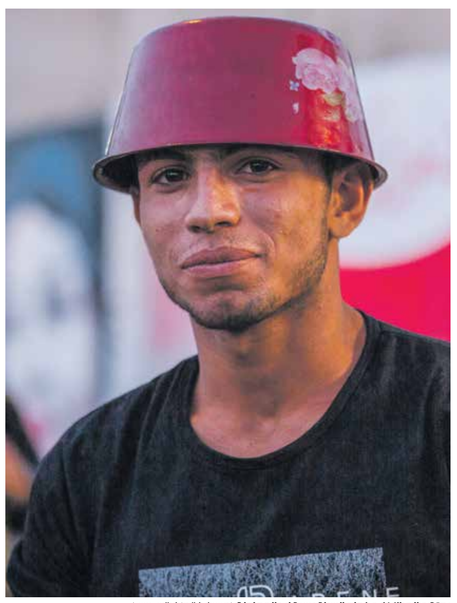
يعتقد الحراك أن دخوله السباق سيقلب المعادلة (حسين طالب/فرانس برس)

مدّدت مفوضية الانتخابات في العراق، مجدداً، مهلة تسجيل التحالفات الانتخابية، ما يعكس الفوضى السياسية في البلاد، وسط فتور شعبي للاقتراع، رغم مؤشرات عن عزم قوى الحراك المشاركة بالسباق

بغداد ـ **زيد سالم**

في قرار هو الثاني من نوعه في غضون أقل من شهر، مدّدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، فترة تسجيل التحالفات الانتخابية، واستقبال قوائم المرشحين الراغبين بالمشاركة في الانتخابات المبكرة المقرر إجراؤها في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وفُسّر هذا التوجّه على أنه محاولة لإفساح المجال أمام الأحزاب السياسية والحركات الجديدة لترتيب أوضاعها، واللحاق بالسباق الانتخابي.

وتنتهي المهلة الجديدة التي أعلنت عنها المفوضية الأسبوع الماضي، في بيان رسمي، في الأول من مايو/أيار المقبل، واعتبر مراقبون وناشطون عراقيون أن التمديد يفسر التصادم الحزبي والسياسي الواقع حالياً، لجهة عدم توصل كثير من الكيانات السياسية إلى اتفاقات للدخول في تحالفات انتخابية واضحة. لكن هذا لا يعني أيضاً عدم توصل جهات سياسية أخرى، إلى اتفاقات أخيراً. وبحسب المفوضية، فإن الانتخابات ستشهد مشاركة 27 تحالفاً، تضم 235 حزباً سياسياً، وقد يُعلن قريبا عن ارتفاع هذا العدد، لا سيما أن الكيانات والأحزاب العراقية تواصل حراكها لتأسيس التحالفات الانتخابية.

ويأتي ذلك وسط فوضى سياسية وسوء العلاقة بين السياسيين أنفسهم، ناهيك عن غياب الحماسة الشعبية للاقتراع، مع بلوغ العراقيين مراحل متقدمة من اليأس، خصوصاً في ظل التدخلات الخارجية، وأبرزها الإيرانية، التي تلعب بعد كل انتخابات أدواراً مهمة في تشكيل الحكومة العراقية.

والمقصود بالتحالفات الانتخابية، هو دخول أكثر من حزب وتكتل سياسي في قائمة انتخابية واحدة تحصل على رقم واسم معينين. ولا يمكن المصادقة على تسجيل التحالف، إلا في حال منح جميع الأحزاب المنضوية إجازة المشاركة في الانتخابات. ويعني هذا أن الحزب، أو الكتلة، سيمكنه تغيير رأيه وخوض الانتخابات بعيداً عن التحالف الذي سجّل اسمه فيه، في حال لم يتحقق الاتفاق النهائي. كما يُسمح في ما بعد بالدخول في التحالفات مع احتفاظ صاحب الامتياز الذي تقدم بطلب التسجيل الحقّ في تمثيله.

وفي الوقت الذي أنهى فيه زعيم «تيار الحكمة» عمار الحكيم، زيارة موسعة إلى إقليم كردستان العراق، لبحث إمكانية دخوله في تحالف وصفه مقربون منه بـ«التحالف الطولي»، يشمل قوى عربية سنّية وشيعية وكردية، ويسعى الحكيم له في تحركاته الحالية، أعلن رئيس جبهة «الإنقاذ والتنمية» أسامة النجيفي، أخيراً، تشكيل تحالف سياسي برئاسته، على أن يتولى جمال الضاري منصب الأمين العام. وكتب النجيفي معلناً عن التحالف الجديد، عبر حسابه على «تويتر»: «تم الاتفاق بيننا وبين جمال الضاري بإعلان المشروع الوطني للإنقاذ، وهو تحالف انتخابي بين جبهة الإنقاذ والتنمية والمشروع الوطني، وسيكون التحالف الوليد برئاستنا وأمينه العام الضاري». ويندرج هذا التحالف ضمن التحالفات السياسية السنّية التي تشهد انقسامات وصراعات كثيرة، ترجمها يوم الثلاثاء الماضي، الاشتباك بالأيدي والتدافس بين نواب عراقيين من الذين يقدمون أنفسهم ضمن ما يصطلح عليه باسم «ممثلي المكون السنّي»، داخل البرلمان.

وعلى الرغم من إعلان النجيفي، وما سيليه من إعلانات مستقبلية، إلا أن هذه الاتفاقات لا تعدو كونها اتفاقات مبدئية لخوض الانتخابات. وبحسب مصادر سياسية تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن «التحالفات الحقيقية تكون بعد إجراء الانتخابات وإعلان مقاعد كل كتلة، من أجل التوصل إلى تكوين الكتلة الأكبر، التي منحها الدستور حقّ تشكيل الحكومة».

وعلى صعيد الكيانات السياسية الجديدة التي انبثقت عن تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2019، أشار الناشط المدني من مدينة الناصرية (مركز محافظة ذي قار)، القيادي في كيان «البيت الوطني»، حسين الغرابي، إلى «وجود اتفاق مبدئي بين جميع القوى السياسية التي ولدت بعد تظاهرات أكتوبر، والتي يقودها المتظاهرون، بأن تدخل الانتخابات المقبلة ضمن قائمة انتخابية واحدة، لكن هذا الأمر يحدث عندما نجد الأجواء الانتخابية آمنة في العراق». ولفت الناشط إلى أنه «لهذه الأسباب، فإن ما يؤخر إعلان تحالف قوى تشرين، هو غياب الجدّية السياسية والحكومية في ترتيب الأجواء الأمنية والاجتماعية لخلق بيئة صالحة للانتخابات، بلا تزوير»، معتبراً أن «عدم توفر هذه الأجواء، يعني أن قوى تشرين قد تذهب إلى عدم المشاركة في الانتخابات». وأوضح الغرابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «تحالف القوى السياسية الاحتجاجية ومشاركتها في الانتخابات، يعني حدوث تغيير كبير في نتائج هذه الانتخابات، لا تتوقعه القوى السياسية التقليدية، وقد تجاوز عتبة المائة مقعد في مجلس النواب». من جهته، بيّن سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، رائد فهمي، أن «الحراك جار لإعادة إحياء التحالف المدني الديمقراطي الذي تفكك في وقت سابق، ونعمل حالياً على الدخول في الانتخابات المقبلة وفق السياقات التي يؤمن بها الحزب، ومراعاة المدنية والديمقراطية». ولفت فهمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «التحالف» يضم حالياً «التيار المدني وحزب الأمة، وهناك تواصل مع أحزاب وكيانات جديدة»، مؤكداً «انفتاح الحزب الشيوعي على جميع الكيانات السياسية الشابة».

وتعليقاً على ذلك، رأى المحلل السياسي العراقي إحسان الشمري، أن «جزءاً كبيراً من الأحزاب الحالية والكيانات السياسية قد لا يمضي باتجاه إجراء تحالفات ما قبل الانتخابات، ولكنها تعمل حالياً على وضع خريطة طريق لتحالفات ما بعد النتائج لتشكيل الكتلة الكبرى». ولفت الشمري إلى أن «احتمالية عودة تموضع التحالفات الطائفية ستكون حاضرة».

توزيع أدوار

أوضحت مصادر سياسية عراقية لـ«العربي الجديد» أن «التحالفات المعلن عنها قبل عملية الانتخابات، ومَتية، وعبارة عن خطّة عمل»، لافتة إلى أنه «يفترض أن يلتزم كل طرف من أي تحالف بإدارة ملف معين قبل الانتخابات، مثل الترويج والدعاية والنزول للشارع والتمويل للحملات الانتخابية المختلفة، فيما تلتزم أطراف أخرى داخل التحالف بالتهيئة السياسية واختيار المرشحين والتحشيد الإعلامي، وهكذا، حيث يكون لكل كيان في التحالف دور عملي».

وشرح المحلل السياسي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «البيوت الطائفية (في العراق) تشظت بشكل كبير جداً، بسبب أصطدام المصالح وصراع النفوذ والاستحواذ على السلطة، ولذلك قد يكون جزء من اللعبة السياسية الجديدة هو تشكيل عناوين سياسية حديثة لجمع أكبر عدد من الأحزاب في سبيل الوصول إلى تصدر تلك القوى المشهد مجدداً».

وفي السياق، أشار الشمري إلى أن «الكيانات التقليدية والأحزاب السياسية المعروفة، تهدف حالياً إلى استقطاب أحزاب مدنية تشرينية (الناشئة عن تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2019)، وقد تنجح إلى حد ما من خلال أحزاب الظلّ التي أسستها خلال الفترة الماضية، لكنها ستفشل في استقطاب الأحزاب المدنية والتشرينية الحقيقية التي عليها أن تطرح مشاريع سياسية مخالفة لما تعمل به الكيانات التقليدية في إدارة الدولة».

يُشار إلى أن 25 مليون عراقي يحق لهم المشاركة في الانتخابات المقبلة في 83 دائرة، لانتخاب 329 نائباً. وتتم الانتخابات تحت قانون جديد قائم على مبدأ الفوز لأعلى الأصوات، وليس على القانون السابق الذي نُظّمت 4 نسخ انتخابية سابقة على أساسه، والقائم على احتساب متوسط القاسم الانتخابي لكل حزب أو كتلة، وفق طريقة «سانت ليغو».

الحوثيون يعلنون استهداف «أرامكو»

يواصل الحوثيون استهداف مواقع عدة في السعودية، خصوصاً المنشآت النفطية، وسط تضارب الأنباء حول عقد لقاء أميركي ـ حوثي في عُمان

على الرغم من التصريحات الأميركية المتلاحقة من أجل وقف الحرب في اليمن، وضمنا التمسك بالدفاع عن السعودية حيال أي هجمات ضدها، إلا أن الحوثيين واصلوا إطلاق الصواريخ والمسيّرات باتجاه المملكة. وأعلن الحوثيون، أمس الخميس، استهدافهم منشأة تابعة لشركة «أرامكو» النفطية في مدينة جدة، غربي السعودية، وسط تصعيد في الهجمات على المملكة. ولم يصدر أي إعلان أو تأكيد من قبل شركة «أرامكو» أو السلطات السعودية. وذكر المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، في تغريدة على «تويتر»، أنه تم استهداف «شركة أرامكو السعودية في جدة بصاروخ مجنّح من نوع قدس 2، وكانت الإصابة دقيقة». ونشر سريع صورة بالأقمار الصناعية عبر الإنترنت مطابقة لمحطة توزيع جدة الشمالية التابعة لشركة «أرامكو»، حيث يتم تخزين المنتجات النفطية في خزّانات. وتمّ تحويل الرحلات القادمة إلى المطار أو تم تغيير مسارها بشكل التفافي، في وقت مبكر من صباح أمس من دون تفسير، وفقاً لبيانات التتبع من موقع «فلايت رادار 24».

وفي بيان آخر، أعلن سريع، أمس، أن سلاح الجو المسير التابع لجماعته، تمكن من «استهداف هدف هام في قاعدة الملك خالد بمنطقة خميس مشيط السعودية». وأوضح أن «الاستهداف تم بطائرة نوع قاصف كي 2، وكانت الإصابة دقيقة».

ويأتي هذا الإعلان بعدما فرضت الولايات المتحدة، يوم الثلاثاء الماضي، عقوبات مالية على اثنين من «كبار القادة» الحوثيين في اليمن، متهمين بـ«التخطيط لهجمات» ضد مدنيين ودول مجاورة وسفن تجارية. واتهمت الشخصين بجلب أسلحة من إيران وتنظيم هجمات، بعدما كثّف الحوثيون الهجمات على السعودية وصعّدوا هجوماً أخيراً على مأرب.

بدورها، ذكرت وسائل إعلام سعودية نقلاً عن التحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن، الخميس، أن التحالف دمّر صاروخاً بالستياً أطلقه الحوثيون على جازان في جنوب المملكة. وذكر المتحدث باسم التحالف تركي المالكي أن «القوات المشتركة للتحالف تمكنت من اعتراض وتدمير صاروخ بالستي أطلقته الميليشيات الحوثية باتجاه منطقة جازان، جنوب غربي السعودية». ونقلت عنه وكالة الأنباء السعودية (واس) قوله: «الميليشيات الحوثية الإرهابية مستمرة في محاولات استهداف المدنيين والأعيان المدنية».

في غضون ذلك، كشف مصدر دبلوماسي يمني، مساء الأربعاء، عن لقاء ضم المبعوث الأميركي الخاص لليمن تيموثي ليندركينغ، ورئيس الوفد الحوثي محمد عبد السلام، وأن اللقاء تم في العاصمة العمانية مسقط، في 26 فبراير/ شباط الماضي، من دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل. وأعلن المصدر أن المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث سيلتقي عبد السلام في مسقط. وأوضح أن «غريفيث سيناقش سبل استئناف المفاوضات مع الحكومة لإيجاد حل سلمي للصراع في اليمن».

وكان مصدران مطلعان قد ذكرا، مساء الأربعاء، أن مسؤولين أميركيين كباراً عقدوا أول اجتماع مباشر مع مسؤولين حوثيين في سلطنة عمان، مع سعي الإدارة الأميركية الجديدة إلى وضع نهاية للحرب اليمنية المستمرة منذ ست سنوات. وأضاف المصدران أن المناقشات التي لم يعلن عنها أي طرف جرت في مسقط. عمان. والتقى ليندركينغ مع عبد السلام في مسقط، بعد اجتماعه مع مسؤولين من السعودية والأمم المتحدة في الرياض. كما زار الإمارات والكويت وقطر خلال جولته بالمنطقة. وذكر المصدران أن ليندركينغ طالب الحوثيين بوقف هجوم مأرب وشجع الحركة على الدخول بجدية في محادثات مع الرياض بشأن وقف إطلاق النار. ولم يرد عبد السلام، وهو أيضاً المتحدث باسم الحوثيين، على طلبات من وكالة «رويترز» للتعليق.

ورفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس في إفادة صحافية، مساء أول من أمس الأربعاء، تأكيد أو نفي اجتماع ليندركينغ مع الحوثيين، لكنه قال إنه عاد إلى الرياض لمزيد من المشاورات مع مسؤولين سعوديين. وقال مصدر إن اجتماع مسقط كان جزءاً من سياسة «العصا والجزرة» الجديدة التي يتبناها الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي أعلن، الشهر الماضي، وقف الدعم الأميركي للحملة العسكرية التي تقودها السعودية. والغى بايدن أيضاً قراراً للرئيس السابق دونالد ترامب بتصنيف الحوثيين «جماعة إرهابية».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

> لم تؤكد واشنطن ولم تنف لقاء ليندركينغ وعبد السلام

شرق غرب

الدبيبة يسلم تشكيلته الوزارية لمجلس النواب

أعلن المكتب الإعلامي لرئيس حكومة الوحدة في ليبيا، أمس الخميس، أن رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، سلم تشكيلة حكومته «مرفقة بالأسماء المقترحة لتولي الحقائب الوزارية لهيئة رئاسة مجلس النواب». وأوضح المكتب، في بيان، أن هذا الإجراء «يأتي في إطار الالتزام بخريطة الطريق المحددة في الاتفاق السياسي، وبالإجراءات المحددة لتسليم تشكيلة الحكومة قبل عقد جلسة منح الثقة في 8 مارس/ آذار بمدينة سرت».

(العربي الجديد)

الرجوب: الفصائل الفلسطينية ستجتمع بالقاهرة قريباً

أعلن أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» جبريل الرجوب، في تصريح لتلفزيون فلسطين، أمس الخميس، أن الفصائل ستعقد جولة جديدة من المباحثات في القاهرة، في 16 و17 مارس/ آذار الحالي. ولفت إلى أن «كافة الفصائل التي حضرت الاجتماع السابق ستشارك في الاجتماع المقبل، بمشاركة لجنة الانتخابات المركزية، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، لوضع آليات واضحة حول الانتخابات المقبلة». وأضاف «مسار إنهاء الانقسام وبناء الشراكة خيار استراتيجي».

(الأناضول)

الأردن يفتتح ثالث قنصلية عربية في الصحراء

افتتح الأردن، أمس الخميس، قنصلية بمدينة العيون، كبرى حواضر الصحراء، لتكون بذلك ثالث تمثيلية عربية في المنطقة، بعد الإمارات في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، والبحرين في 14 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وترأس حفل افتتاح القنصلية الأردنية بمدينة العيون وزير الشؤون الخارجية المغربي ناصر بوريطة، ونظيره الأردني أيمن الصفدي (الصورة).

(العربي الجديد)

عدن: قتلى وجرحى بانفجار استهدف قيادات بـ«الانتقالي»

سقط قتلى وجرحى، أمس الخميس، بانفجار عبوة بموكب لقيادات عسكرية في «المجلس الانتقالي الجنوبي»، المدعوم إماراتياً، في مدينة عدن، جنوبي اليمن. وأعلن «المجلس الانتقالي»، في تغريدة، أن «الانفجار استهدف قادة عسكريين في قوات الدعم والإسناد التابعة له». وتحدثت مصادر محلية عن سقوط 8 قتلى وجرحى بالانفجار.

(العربي الجديد)

باشليه: إثيوبيا وإريتريا مسؤولتان عن جرائم في تيغراي

دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، أمس الخميس، إلى فتح «تحقيق موضوعي ومستقل» في منطقة تيغراي الإثيوبية، بعد «إثبات حدوث انتهاكات خطرة» قد تشكل «جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية». وأعلنت باشليه أن مكتبها أثبت حدوث سلسلة انتهاكات خطيرة قد تشكل «جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» في تيغراي، ارتكبتها القوات الإثيوبية وكذلك الإريترية. وقالت «مع وجود أطراف عدة في النزاع، فإنه من الواضح أن ثمة حاجة لتقييم مستقل».

(فرانس برس)

تحقيق

بقدر ما اثار قرار محكمة المانية بادانة ضابط الصف المنشق عن النظام السوري إياد غريب، آملاً بمحاسبة مجرمي الحرب السوريين، فانه طرح الاسئلة عن قدرة المحاكمات الخارجية على الوصول إلى كبار المسؤولين

محاكمة مجرمي الحرب السوريين

رواية كبش الفداء والمنفذ الصغير

عماد كركص

أثبت قرار محكمة كوبلنز الإقليمية العليا غرب ألمانيا، أخيراً، بإدانة ضابط صف منشق عن احد الأجهزة الأمنية للنظام السوري والحكم عليه بالسجن لأربعة أعوام ونصف العام، وجود إمكانية لمحاسبة مسؤولي نظام بشار الأسد على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب منذ اندلاع الاحتجاجات ضده مطلع عام 2011 وحتى اليوم. لكن هذا القرار لم يخلّ من جدل حوله، خصوصاً أن المحكوم، ويدعى إياد غريب، انشق عن النظام في الأشهر الأولى للثورة، ورحّب جزء كبير من السوريين والمنظمات الدولية والسورية وحكومات الدول المعنية في الشأن السوري بالقرار باعتباره نقطة مضيئة على طريق محاسبة مجرمي الحرب، غير أن أصواتاً أخرى ارتفعت في المقابل متحفظة على قرار المحكمة القاضي بتجريم المدعى عليه، المساعد أول إياد غريب، لا سيما بسبب انشقاقه في الأشهر الأولى من الثورة. حتى إن البعض ذهب للإشارة إلى أن غريب استُخدم كـ«كبش» فداء صغير، فيما ذهب آخرون مطلعون على هذا الملف إلى شرح كيف أن غريب هو من اعترف بشأن دوره في اعتقال عدد من السوريين وقدّم أدلة ضد نفسه، فضلاً عن الدعوة للتفريق بين آليات عمل القضاء الألماني والقضاء الخاضع للنظام السوري. ويتشارك المحاكمة مع غريب، الذي كان يخدم في «فرع الخطيب - فرع أمن الدولة 251» ومقره دمشق، قبل انشقاقه في النصف الثاني من عام 2011، الضابط أنور رسلان، الذي كان رئيس قسم التحقيق في الفرع المذكور، وانشق عن النظام. وفي حين صدر قرار الإدانة بحق غريب، فإن رسلان الذي انشق عن النظام في سبتمبر/ أيلول من عام 2012، ينتظر مزيداً من جلسات المحاكمة لإصدار الحكم عليه، وفي وقت متوقع نهاية العام الحالي.

ترحيب وانتقادات

ورحّب كل من «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» الذي يديره الناشط مازن درويش، و«المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية» الذي يديره الحقوقي أنور البني، وهما منظمتان شاركتا في تحريك الدعوى ضد غريب ورسلان عن طريق «المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان»، بقرار المحكمة بحق غريب باعتباره «قراراً تاريخياً ونقطة مضيئة في تاريخ القضاء الألماني وتاريخ العدالة العالمية». في المقابل، وجّه نشطاء سوريون ورواد وسائل التواصل، وحتى مسؤولون في منظمات سورية مدنية وحقوقية، أصابع النقد تجاه المنظمتين، اللتين شاركتا في إحضار الشهود للمحكمة ضد المتهمين والتنسيق مع «المركز الأوروبي للحقوق الدستورية»، بهذا الشأن، بالإضافة إلى تقديم شهادة شخصية من قبل الناشط مازن درويش ضد أحد المتهمين.

وتتركز الانتقادات على اتهام المنظمتين بالانتقائية، باعتبار أن المتهمين من أوائل المنشقين الذين اختاروا الابتعاد عن المنظومة الأمنية لنظام بشار الأسد منذ العام الأول للثورة، فيما لا يزال الكثير من المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية خارج إطار المحاسبة والملاحقة، حتى بعد وصولهم إلى أوروبا في الأعوام الأخيرة، ولا يزالون يعلنون تأييدهم للنظام. كذلك أشار بعض مسؤولي المنظمات الحقوقية إلى أن المتهمين ليسا بذات الحجم والخطر والإجرام مقارنة مع باقي أركان السلطة في دوائر النظام المختلفة، وتحديداً إياد غريب، الذي اعتبر عدد ممن تحدثت إليهم «العربي الجديد» أنه كان ضحية لعدم فهمه بالقوانين في ألمانيا.

من وجهة نظر الصحافي ياسر علاوي، وهو ابن مدينة موحسن في ريف دير الزور التي ينحدر منها المدان إياد غريب، فإن الأخير يعد بريئاً من التهم المنسوبة إليه، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن «إياد غريب لم يكن من ضمن السجانين أو المحققين في الفرع الذي يخدم فيه، بل كانت مهامه تقتصر على الدوريات خارج الفرع». وأكد أن «غريب انشق عن النظام في النصف الثاني من عام 2011، أي في وقت مبكرة من عمر الثورة، وقصد مدينته موحسن وشارك في التظاهرات ضد النظام، ومن ثم انتسب إلى صفوف الجيش الحر لحماية هذه التظاهرات». وأضاف أن «غريب انتقل إلى تركيا في وقت لاحق بعد أن توسعت قاعدة التنظيمات الإسلامية في سورية، ليحافظ على حياته، وأقام في مخيم لسنوات، ومن ثم لجأ إلى ألمانيا». وأشار علاوي إلى أنه «منذ وصول إياد غريب إلى ألمانيا سلّم نفسه للسلطات الألمانية وأخبرهم بمكان خدمته والمعلومات التي لديه عن الفرع الذي كان يؤدي فيه الخدمة»، مؤكداً أن غريب طُلب كشاهد للمحكمة، لكونه كان يخدم في ذات الفرع مع رسلان، لكن بعد أربع أو خمس جلسات شهادة تم تحويله إلى متهم.

وتحدث علاوي عن اعتراف المحامي أنور البني، المشارك في تقديم الشكاوى بحق غريب ورسلان أمام المحكمة الألمانية، بأن غريب أصبح في دائرة الاتهام كونه وصل في «الوقت الغلط»، أي مع فتح تحقيق ضد رسلان. وزوّد علاوي «العربي الجديد» بتسجيل صوتي مرسل من قبل البني إليه، يؤكد ذلك. وفي التسجيل، يقول البني مجيباً على استفسارات العلاوي: «لم نتهم إياد ولا نعرفه ولم يكن ضمن الملف، والدليل الوحيد على إياد هي إفادته أمام دائرة اللجوء عند وصوله إلى ألمانيا، ومشكلته أنه وصل إلى ألمانيا في الوقت الغلط، عندما كان التحقيق مفتوحاً ضد أنور رسلان، وأعطى إفادة أمام الشرطة الألمانية بأنه كان في الفرع وماذا كان يفعل، وبالتالي اضطر المدعي العام لضمه للملف». ويضيف البني في التسجيل «لو كان غريب أتى إلينا وسألنا ماذا يفعل لكنا جنّبناه أن يكون هنا في هذا الموقف (يقصد المحكمة)، لكنه اعترف ولم يجد المدعي العام بداً من ضمه للملف»، متابعاً «المعلومات التي لدينا عن إياد إيجابية، لكن ليس لدينا سلطة أن نقرر، وهناك اعترافات أمام القاضي والشرطة ودائرة الهجرة، وستأخذ بعين الاعتبار».

وسألت «العربي الجديد» المحامي البني، المقيم في ألمانيا، عن التسجيل المرسل من قبله، بتاريخ 25 إبريل/ نيسان 2020، وعن تغيير موقفه تجاه غريب بعد صدور الحكم، فرد أن موقفه لم يتغير، مؤكداً أنه في حينها كان يشرح أن غريب هو من قدّم الأدلة ضد نفسه، مضيفاً: «هذه الإفادة التي اعتمدت عليها المحكمة». وكان الناشط الحقوقي حسام القطلبي، قد أثار في تحقيق موسع نشره في موقع «رصيف 22» منتصف العام الماضي، مسألة تقديم إفادات مغلوطة من قبل أحد الشهود أمام المحكمة كويلدز، متهماً الشاهد السابق فراس فياض الذي قدّم إفادات ضد المتهم أنور رسلان، بتقديم شهادة متناقضة التفاصيل وتواريخ اعتقال مختلفة، متشككاً في مسار المحكمة الألمانية وتعاطيها مع إفادات الشهود، والتالي المخرج المتهمين. لكن المحامي البني ردّ في تصريح لـ«العربي الجديد» حول هذه الشكوك بأن المحكمة «لا تأخذ بما يُنشر على فيسبوك وغيره، وهي تأخذ بما يُقدّم أمامها من إفادات»، واصفاً ما تمت إثارته بـ«ترهات ولعب وكلام أطفال». ونفى أن «تكون هناك شهادات مغلوطة أمام المحكمة بالمطلق، وأنها استندت إلى شهاداته وشهادة الناشط مازن درويش وبعض الخبراء».

> غريب حاول مساعدة المحكمة بتقديم معلومات عن رسلان
>
> أدلة على تورط مئات الأشخاص ممن لجأوا إلى أوروبا بجرائم
>
> انشق غريب عن النظام في الأشهر الأولى للثورة

معاقبة المتواجدين بأوروبا

لم يخضع رفعت الأسد للمحاكمة أمام القضاء الفرنسي إلا بعد تقديم جمعية «شيربا» الفرنسية شكوى ضده. كما صدرت في ألمانيا وفرنسا مذكرات توقيف بحق شخصيات رئيسية في النظام، منهم جميل الحسن وعلي مملوك. لكن قانونيين يشيرون إلى أن المذكرات تبقى رمزية لصعوبة إلقاء القبض على هذه الشخصيات، ولأن دولة مثل ألمانيا لا تسمح قوانينها بالمحاكمة الغيابية للأفراد، وبالتالي ستحصر المحاكمات بمن هم بدرجة أدنى، ويوجدون في أوروبا.

حُكم على غريب بالسجن لأربعة أعوام ونصف العام (طوماس لوتز/فرانس برس)

جدل الحكم على غريب

لكن الناشط الحقوقي محمد العبد الله، وهو مدير «المركز السوري للعدالة والمساءلة» ومقره الولايات المتحدة، والذي يتخذ صفة المراقب في محاكمة كل من غريب ورسلان، كشف في حديث مع «العربي الجديد» أنه شخصياً، مع حقوقيين آخرين منهم القطلبي، أوضحوا للبني أن من الخطأ تقديم شاهد بقدّم إفادات مغلوطة للمحكمة، بالإشارة إلى المخرج فراس فياض، وكان رد البني كالتالي: «حتى لو كنت أعلم أن الشاهد يكذب، يجب دعم إفادته، لأن النظام يفعل أكثر من ذلك، ولدينا شخص ويجب تجريمه». بالإشارة إلى رسلان. وحول المحكمة، أشار العبد الله إلى أنه من خلال اطلاعه على أدق التفاصيل في المحكمة، يعتقد بأن الحكم بحق إياد غريب أقسى مما يجب، مضيفاً: «التهمة المنسوبة إليه أنه شارك في اعتقال 30 شخصاً، وهذا أمر تلقاه من جهة أعلى منه، ولم يكن أمامه سوى التنفيذ»، وتابع: «عملياً، إياد غريب حاول مساعدة المحكمة، بتقديم معلومات حول المتهم الآخر أنور رسلان، لكن المحكمة قررت تجريمه على خلفية المشاركة باعتقال الأشخاص الثلاثين، معتبرة أنه كان بإمكانه التهرب من مهمة الاعتقال». وأضاف: «بالنسبة لأنور رسلان، هناك كثير من الدلائل على تورطه، ما يرجح إدانته بحكم أكبر من حكم غريب». وأشار العبد الله «بالإشارة إلى المخرج فراس فياض الذي قدّم إفادات ضد المتهم أنور رسلان، بتقديم شهادة متناقضة التفاصيل وتواريخ اعتقال مختلفة، متشككاً في مسار المحكمة الألمانية وتعاطيها مع إفادات الشهود، والتالي المخرج المتهمين. لكن المحامي البني ردّ في تصريح لـ«العربي الجديد» حول هذه الشكوك بأن المحكمة «لا تأخذ بما يُنشر على فيسبوك وغيره، وهي تأخذ بما يُقدّم أمامها من إفادات»، واصفاً ما تمت إثارته بـ«ترهات ولعب وكلام أطفال». ونفى أن «تكون هناك شهادات مغلوطة أمام المحكمة بالمطلق، وأنها استندت إلى شهاداته وشهادة الناشط مازن درويش وبعض الخبراء».

متهمون ينجون من المحاكمة

بالتزامن مع القبض على إياد غريب وأنور رسلان، جرى وبأمر من الادعاء العام الفرنسي توقيف العنصر في «فرع الخطيب» عبد الحميد شعبان، لكن تم إطلاق سراحه ووضعه تحت الإشراف القضائي قبل نحو عام لعدم وجود شاهد قادر على الادلاء بشهادة تؤكد ارتكابه للجرائم المتهم بها. كذلك رد القضاء الفرنسي قبل ايام دعوى بحق ضابط منشق يدعى سامي الكردي، بعد ان كان التحقيق بشان ارتكابه «جرائم ضد الانسانية وتعذيب وجرائم حرب» قد فتح منذ 2017.

صديانا»، أنه من خلال متابعته للمحكمة عبر التقارير التي أصدرتها منظمات مستقلة منحتها المحكمة صفة المراقب، يستطيع القول إن «بعض الشهادات كانت ملفقة ومبالغاً بها ووُظفت لحساب وغايات أخرى لا تخص قضية الحقيقة والعدالة»، مضيفاً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «شهادة المخرج فراس فياض مثال على هذا، فالرجل قدّم العديد من المعلومات المغلوطة عن مدة اعتقاله وأسبابه وعن التعذيب الذي تعرض له خلال فترة الاحتجاز»، مشيراً إلى شهادة أخرى مشكك فيها لشاهد أخفى اسمه كان يعمل في دفن جثث المعتقلين في مقبرة نجها. وتابع: «استطيع القول جازماً من خلال المعلومات والتوثيقات التي نملكها أن الشهادة ملفقة ومبالغ بها، الرجل ادعى أن عدد الأشخاص الذين دفنهم يصعب عده ويعتقد أنه دفن ما بين 3 و5 ملايين إنسان وأنه دفن من فرع الـ40 التابع للمخابرات العامة ما يقدر بـ5000 شخص وحده، مع العلم أن فرع الـ40 هو منزل سكني في الجسر الأبيض وهو أقرب إلى نظارة صغيرة يتم اعتقال الأشخاص فيه لساعات أو أيام لا تتجاوز الأسبوع، ثم يتم تحويلهم إلى فرع الخطيب لاستكمال التحقيق أو إطلاق سراحهم».

ونقلت «العربي الجديد» للناشط مازن درويش كل ما أثير حول المحاكمة، سواء تجاه غريب ورسلان، ووضعه بصورة الاتهامات التي تطاوله مع المحامي البني حول الانتقائية في المساهمة بتحريك الدعاوى ضد أشخاص بعينهم وتجاهل آخرين متهمين بجرائم وانتهاكات، من خلال التركيز على المنشقين الأوائل من العسكريين. فقال درويش «بالنسبة إلينا لا تعنينا الخلفية الطائفية لأي شخص، ما يهمنا وجود اشخاص مشتبه في تورطهم بجرائم، ولدينا ما يكفي من الأدلة القانونية عليهم، والموضوع ليس كما كان في سورية، أن تكتب تقريراً أمنياً للسلطة بحق شخص ويتم توقيفه، المسألة هنا مختلفة تماماً، والعمل على جمع الأدلة قد يستمر لسنوات». وأوضح درويش أنه من أول من قام برفع دعوى ضد جهاز المخابرات الجوية في ألمانيا، والتي صدرت على إثرها مذكرة توقيف بحق الرئيس السابق للجهاز اللواء جميل الحسن، كما رفع مركزه دعوى في فرنسا ضد فرع التحقيق في المخابرات الجوية، وصدرت بعدها ثلاث مذكرات توقيف بحق علي مملوك وجميل الحسن وعبد السلام محمود، بالإضافة إلى دعاوى عدة في كل من فرنسا وألمانيا والسويد والنرويج.

أما بخصوص محاكمة رسلان وغريب، فأشار درويش إلى أن «رسلان هو من ذهب بنفسه إلى الشرطة الألمانية وقال لهم إن لديه مخاوف من استهدافه من قبل النظام، حينها أبلغهم بأنه ضابط كبير في المخابرات، وعلى هذا الأساس تم فتح ملف اللجوء الخاص به وتحوّل بعدها إلى المحكمة»، مضيفاً: «نحن لم نختر ولم ننتق إياد غريب أو أنور رسلان لتقديم الشكوى بحقهما، لكنهما دفعا بنفسيهما إلى ذلك»، معتبراً أن الاعتقاد أو الترويج بأن القضاء الألماني يستهدف المتهمين بناء على خلفياتهم بعد استخفافاً بعقول السوريين.

متورطون خارج المحاسبة

تتحدث الكثير من المنظمات والنشطاء المختصون بقضايا المحاسبة وملاحقة مرتكبي جرائم ضد الإنسانية في سورية، الذين تواصلت معهم «العربي الجديد»، عن وصول مئات الأشخاص إلى أوروبا بعد عامي 2015 و2016، منهم من عليه أدلة دامغة على تورطه بجرائم وانتهاكات، وكثير منهم لا يزالون يعلنون تأييدهم للنظام، لكنهم خارج إطار الملاحقة. الصحافي قتيبة ياسين، الذي نشط في متابعة تحرك المجرمين ومرتكبي الانتهاكات الذين وصلوا إلى أوروبا وقدّموا أنفسهم على أنهم فارون الحرب، من خلال منصة «مجرمون لا لاجئون» على موقع «فيسبوك» في الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2017، سألته «العربي الجديد» عن العدد الذي تم توثيقه خلال فترة نشاطه، فأوضح أن العدد الكامل يقارب 280 مشتبهاً بارتكابهم جرائم، عليهم أدلة إدانة من قبيل حمل السلاح واللباس العسكري والوجود مع قوات النظام أو الميليشيات.

وتقصّت «العربي الجديد» أيضاً بعض خلفيات المتهمين والمشتبه بارتكابهم جرائم في سورية قبل لجوئهم إلى أوروبا، والذين كانوا تحت الأنظار دون تحرك المنظمات السورية ضدهم لتقديم شكاوى بحقهم. ومن بينهم علاء موسى، طبيب في مستشفى حمص العسكري، شارك بجرائم فظيعة لدى خدمته في المستشفى قبل لجوئه إلى ألمانيا وعمل في مستشفيين فيها. أيضاً يبرز اسم محمد العبد الله، المعروف بـ«أبو الحيدرين»، مقاتل سابق في صفوف إحدى الميليشيات الرديفة لقوات النظام، له صورة وهو يدوس على جثث عدد من القتلى الذين يرتدون الزي المدني، في حين يرتدي هو زياً عسكرياً ويحمل بندقية. رفع أشخاص، من بينهم المحامي رامي حميدو، دعوى ضده في السويد، لكن القضاء السويدي أفرج عنه بعد ثمانية أشهر من الاعتقال لإدانته بإهانة جثث الموتى، وتم إلغاء لجوئه وطرده من السويد. كذلك، يبرز العقيد سامر بريدي، وهو ضابط أمن في إدارة المخابرات العامة، شغل رئاسة قسم أمن الدولة في مدينة دوما في الغوطة الشرقية، منذ بداية الاحتجاجات، وهو متهم بارتكاب جرائم قتل ومجازر جماعية في دوما والغوطة الشرقية، وتشير معلومات إلى أنه يشغل حالياً منصب مدير مكتب علي مملوك، رئيس مكتب الأمن القومي.

إضاءة

مرّ عام على توصل الروس والاتراك إلى اتفاق لوقف النار في محافظة إدلب السورية. وإن كان الاتفاق وما سبقه قد جعل لتركيا كلمتها القوية في اي تفاهمات حول المحافظة، إلا انه يبقى إطاراً هشّاً عسكرياً وإنسانياً، حيث زاد عدد النازحين إلى المخيمات

عام على «اتفاق موسكو» بشأن إدلب

صمود هشّ وتهديدات النظام بعمل عسكري لا تزال قائمة

أمين العاصي

يدخل الاتفاق الذي أبرمته تركيا وروسيا في الخامس من شهر مارس/آذار الماضي حول الشمال الغربي من سورية، عامه الثاني، في ظلّ معطيات تشير إلى أن الجانبين مُصّران على استمراره، على الرغم من أن بنوداً مهمة منه لم تنفذ حتى اللحظة. ويأتي ذلك فضلاً عن كون هذا الاتفاق، لم يراع على الإطلاق أوضاع أكثر من مليون مدني نزحوا من منازلهم خشية عمليات انتقام جماعية من قوات النظام السوري. ويجمع مراقبون على أن اتفاق موسكو حول إدلب بين الروس والاتراك، لا يزال صامداً، على الرغم من هشاشته، لكنه لم يحقّق المطلوب منه، لاسيما روسياً، لجهة تأمين كامل للطريق الدولي «أم 4» بغية استخدامه.

وفي الخلفيات التي قادت إلى التوصل للاتفاق، فقد كان الموقف في محافظة إدلب، شديد الصعوبة، في مطلع مارس/ آذار الماضي، وينذر بما هو أسوأ، حيث تولدت خشية حقيقية من صدام عسكري بين الأتراك والروس في المحافظة الواقعة شمالي سورية. وفي ذلك الوقت، كان الجيش التركي قد دخل طرفاً مباشراً في الصراع، عقب مقتل أكثر من 30 جندياً تركياً، جرّاء قصفٍ جوي لقوات النظام على نقطة تمركز عسكرية تركية في إدلب. وتحت الضغط الشعبي، ردّ الجيش التركي على مقتل جنوده بطريقة غير مسبوقة، وقصف عشرات المواقع لقوات النظام في أرياف إدلب وحلب، واستخدم للمرة الأولى طائرات مسيّرة في هذا القصف، الذي أدى إلى مقتل وإصابة المئات من عناصر هذه القوات.

وسبق ذلك أيضاً قضم قوات النظام وميليشيات تساندها، في الربع الأول من العام الماضي، وتحت غطاء ناري روسي، مناطق واسعة من أرياف إدلب وحلب، بعدما كانت انتزعت ريف حماة الشمالي أواخر العام 2019 من فصائل المعارضة السورية التي تراجعت بشكل دراماتيكي. وخسرت هذه الفصائل ريف حماة الشمالي، وريفي حلب الجنوبي والغربي، وجانباً كبيراً من ريفي إدلب الجنوبي والشرقي، بما فيه مدن كبيرة مثل معرة النعمان وسراقب وخان شيخون. وحينذاك لم يجد الروس والأتراك بديلاً عن التوصل إلى اتفاق جديد بينهما، ينهي تردي الأوضاع في المنطقة، وينزع فتيل صدام كان من شأنه خلط أوراق الأوضاع في الشمال الغربي من سورية.

ووقّع الرئيسان التركي والروسي، رجب طيب أردوغان وفلاديمير بوتين، في 5 مارس/آذار الماضي، اتفاقاً في العاصمة الروسية موسكو حول محافظة إدلب ومحيطها. ونصّ الاتفاق على وقف لإطلاق النار في المحافظة السورية، بالإضافة إلى إنشاء ممر آمن على طول الطريق الدولي حلب - اللاذقية «أم 4»، بعمق ستة كيلومترات من الجنوب ومثلها من الشمال، على أن يُتّفق على معايير محددة لإنشاء الممر بين وزارتي الدفاع التركية والروسية. أمّا البند الثالث، الذي يتمحور كذلك حول الطريق الدولي «أم 4»، فأشار إلى بدء تسيير دوريات مشتركة بين موسكو وأنقرة على الطريق الدولي من بلدة الترنبة (غربي سراقب)، وصولاً إلى بلدة عين الحور (آخر نقطة في إدلب من الغرب على تخوم ريف اللاذقية)، مع حلول يوم 15 مارس من العام الماضي.

لكن الوقائع المعقدة على الأرض حالت دون تنفيذ الاتفاق بحذافيره، باستثناء وقف إطلاق النار الذي تعرض لعدد من الخروقات من قبل قوات النظام والميليشيات الإيرانية، فضلاً عن غارات متقطعة من الطيران الروسي، أدّت إلى مقتل مدنيين، بينهم أطفال. ومدّد الثلاثي الضامن لمسار أستانة السوري (تركيا، إيران وروسيا) وقف إطلاق النار في محافظة إدلب في الجولة الأخيرة من محادثات هذا المسار، والتي جرت في مدينة سوتشي منتصف شهر فبراير/شباط الماضي.

ويبيّن محمد حلاج، وهو مدير فريق الاستجابة في محافظة إدلب، أن قوات النظام والميليشيات المساندة لها، والجانب الروسي، خرقوا اتفاق موسكو منذ إقراره حتى بداية الشهر الحالي 5289 مرة، واصفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، هذا الاتفاق بـ«الهش، لكن الصادر لغاية اليوم». ويشير حلاج إلى أن المدنيين الذين نزحوا بعد تقدم قوات النظام «لا قدرة لديهم للعودة الى منازلهم»، موضحاً أن بعضهم عاد إلى مناطق قريبة من خطوط التماس تحت سيطرة فصائل المعارضة عقب الاتفاق «ولكن ليس على المستوى المأمول». ويلفت مدير فريق الاستجابة في إدلب إلى أن اتفاق موسكو «أمّن تهدئة في محافظة إدلب، ولكن الكارثة الإنسانية زادت وتعمّقت أكثر بسبب زيادة عدد النازحين في المخيمات القريبة من الحدود السورية التركية»، متحدثاً عن «مخاوف جدّية من انتشار فيروس كورونا المستجد بسبب الاكتظاظ السكاني».

من جهته، يشير القيادي في فصائل المعارضة السورية، العميد فاتح حسّون، إلى أن الاتفاق «عزّز تفاهمات سابقة بين موسكو وأنقرة حول الشمال الغربي من سورية، وثبّت خطوط تماس جبهات منطقة إدلب»، معتبراً أنه «بعد عام، فإن الاتفاق يسير بشكل مقبول نسبياً». ويرى حسّون أن «تحوّل نقاط المراقبة التركية إلى ثكنات عسكرية تضم أعداداً كبيرة من القوى والوسائط، منع روسيا من التملص من الاتفاق كعادتها مع الاتفاقات السابقة». مبيناً أن «أهم بنود الاتفاق بالنسبة لروسيا، هو تأمين استخدام الطريق الدولي أم 4، وهذا لم يتحقق». ويوضح حسّون أيضاً أن الاتفاق «حقّق لأهالي المناطق المحررة قدراً من الأمان والاستقرار، وإن لم يكن بالشكل المطلوب، وأبعد شبح حدوث هجوم عسكري كبير على المنطقة قد يؤدي إلى موجات لجوء جديدة باتجاه الأراضي التركية، لكنه لم يؤمّن عودة اللاجئين إلى بيوتهم التي هُجّروا منها، ولم يحقق وقفاً كاملاً لإطلاق النار». ويشير حسّون كذلك إلى أن المعارضة السورية «لم تستفد من الاتفاق لتحقيق مستوى أعلى إدارياً وخدمياً للأهالي في محافظة إدلب»، لكن «وسط الواقع المظلم الذي تعيشه سورية بسبب سياسة نظام الأسد وداعميه، فإن اتفاق موسكو يبقى طوق النجاة الوحيد المتوفر لإدلب في بحر التقاعس الدولي» بحسب رأيه.

ويعتقد الباحث السياسي عرابي عبد الحي عرابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الاتفاق التركي - الروسي حول إدلب «غير كافٍ»، موضحاً أنه «لم يحل مشكلة المناطق التي قضمتها قوات النظام وميليشيات إيرانية بمساندة روسية في أرياف حماة وحلب وإدلب، ولم ينجح في استعادة الحركة على طرق رئيسية أبرزها أم 4». ويبيّن عرابي أن الاتفاق «لم يعر اهتماماً لمشكلة النازحين»، مشيراً إلى أن التهديدات من قبل النظام وحلفائه بشنّ عمل عسكري «لا تزال موجودة». ويلفت الباحث السياسي كذلك إلى «وجود غموض حيال التنظيمات الجهادية في الشمال الغربي من سورية، وما إذا كانت هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) جزءاً من هذا الاتفاق أم لا، باعتبارها الفصيل الأقوى الذي لا يمكن إقصاؤه». وبحسب عرابي، فإن الميزة الإيجابية الوحيدة في الاتفاق «أنه أوقف العمليات العسكرية على الرغم من أن التصعيد العسكري يتجدد بين فترة وأخرى»، موضحاً أن الاتفاق «منح تركيا بنية قانونية لإنشاء جدار دفاعي في محافظة إدلب، وهامش تحرك في منطقة جبل الزاوية، وهو ما حال دون قضمها من قبل الجانب الروسي»، خاتماً بأن الاتفاق لم يعد ضمانة مطلقة لعدم تجدد العمليات العسكرية.

استهداف الدوريات المشتركة

لم يستطع الجانبان التركي والروسي استعادة حركة الحافلات على الطريق الدولي «م 4» الذي يربط غربي البلاد بشمالها ويقطع محافظة إدلب من الجنوب، حيث تعرضت الدوريات الروسية - التركية المشتركة لأكثر من استهداف من قبل مجموعات متشددة، ما أدى الى إيقافها أواخر العام الماضي. وأعلنت مجموعة أطلقت على نفسها اسم «كتائب خطاب الشيشاني» مسؤوليتها عن استهداف الدوريات التركية والروسية أكثر من مرة على الطريق الدولي.

خرق النظام اتفاق موسكو مئات المرات (أحمد خطيب/الأناضول)

تقرير

يقع الكونغرس الأميركي منذ اقتحامه في 6 يناير من قبل أنصار دونالد ترامب، تحت ضغط تشديد الحماية الأمنية، لا سيما أن تهديدات اليمين المتطرف لا تزال تلاحقه، باعتباره رمزاً للمؤسسات الأميركية التي يمقتها، وهو واقع جديد يفرض نفسه على الأمن القومي في البلاد

ادخلت تحسينات كثيرة على أمن الكابيتول (سارة سيلبيغر/Getty)

الكونغرس مهدَّداً

تحذيرات من وقوع هجمات وقلق من «إرهاب الداخل»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تجلى في اقتحام الكونغرس من قبل أنصار ترامب في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، واستعبد خطره خلال اليومين الماضيين، بعدما أعلنت الشرطة المكلفة أمن مبنى الكابيتول (مقر الكونغرس) أول من أمس، استعدادها للتصدي لـ«أي تهديد»، منبّهة من «خطة محتملة للميليشيا» لمهاجمة المبنى أمس الخميس، ما اضطر مجلس النواب إلى تأجيل جلسة كانت مقرّرة له. وعلى الرغم من أن تاريخ الرابع من مارس/آذار (أمس)، كان عنوان التهديد، لما يحمله من رمزية بالنسبة إلى إحدى هذه الجماعات، وهي جماعة «كيو أنون» المسلحة، إلا أن ذلك لا يعني أن التهديد قد لا يتبدى مرة أخرى، وفي تواريخ أخرى، ما يجعل رمز الديمقراطية الأميركية، أي الكونغرس، مهدداً، وفي حالة استنفار دائم، في الأثناء، يستمر الجدل في الدوائر المعنية، حول الإخفاقات الأمنية التي قادت إلى هجوم 6 يناير، ومنها تقاعس البنتاغون.

وألغى مجلس النواب الأميركي جلسته أمس الخميس، بعدما حذّرت شرطة مبنى الكابيتول أول من أمس، من أن جماعة «كيو أنون» المتطرفة ربما تخطط لاختراق المبنى. وكان مقرراً أن يناقش المجلس ويصوت على مشروع قانون لإصلاح الشرطة، لكن هذه الخطط تغيرت لأسباب عدة، منها تحذير الشرطة، بناء على معلومات بأن «ميليشيا» يمكن أن تشكل تهديداً أمنياً. وكانت إدارة شرطة الكابيتول حذّرت في بيان أول من أمس، من أنها حصلت على معلومات تشير إلى مؤامرة محتملة لـ«اختراق جماعة مسلحة» للمبنى، مضيفة أنها تعمل مع وكالات في الولاية وأخرى اتحادية «لوقف أي تهديدات»، كما أكدت أنها تأخذ معلومات الاستخبارات على محمل الجد. وأشار بيان شرطة الكابيتول، إلى أنها أدخلت بالفعل «تحسينات أمنية كبيرة» على المبنى.

وكانت أسئلة كثيرة قد دارت إثر اقتحام يناير، حول مدى تجاوب وكالات الشرطة مع تحذيرات استخبارية سابقة من إمكانية حصول هجوم، وما إذا كانت هذه التحذيرات أصلاً قد تمّ إيصالها بالشكل المناسب، ووفق تصنيف يبرز أهميتها وخطرها. أما الأخطر، فهو أن تهديد أمس، ارتبط بنظريات مؤامرة محددة، تجد لها صدى داخل البلاد، وتكمن خطورتها بما يمكن أن تشكله من تهديد على الأمن القومي الأميركي.

> آمن متطرفون من اليمين أن ترامب سينصب رئيساً في مارس

وفي تفاصيل ذلك، فقد صادف أمس الخميس، في الرابع من مارس، الموعد الذي زعم بعض أصحاب نظريات المؤامرة اليمينية، وتحديداً من جماعة «كيو أنون»، أن ترامب الذي هُزم في الانتخابات، سيؤدي فيه اليمين الدستورية لولاية رئاسية ثانية. وكتبت الشرطة أنها حصلت على معلومات تشير إلى «خطة محتملة لميليشيا محددة لاقتحام الكابيتول في 4 مارس»، متحدثة عن «معلومات حسّاسة» لا يمكنها إيضاحها «في هذه المرحلة». وكان المسؤول عن الأجهزة المكلفة البروتوكول والأمن في الكونغرس، تيموثي بلودجت، بعث رسالة إلى البرلمانيين الإثنين الماضي، لإبلاغهم بأنه يعمل بتعاون وثيق مع الشرطة «لمراقبة المعلومات المتعلقة بالرابع من مارس والتظاهرات المحتملة حول ما يسميه البعض اليوم الحقيقي للتنصيب»، لكنه لفت إلى أن «أهمية هذا التاريخ تراجعت بين المجموعات المختلفة في الأيام الماضية».

ولكن لماذا هذا التاريخ؟ حتى العام 1933، كان يتم تنصيب الرؤساء الأميركيين في الرابع من مارس، وليس في 20 يناير كما سرت العادة حديثاً. وخلال رئاسة ترامب، كان أعضاء «كيو أنون» مقتنعين بأن الرئيس الجمهوري سينقذ العالم من النخب الفاسدة والاستغلال الجنسي للأطفال. وكان البعض من أعضاء هذه الجماعة، بين المتظاهرين في 6 يناير. وعلى الرغم من أن بايدن تسلّم مهامه في 20 يناير، فإن ناشطين ضمن هذه الجماعة ما زالوا يعتقدون أن منافسه سيعود إلى السلطة (أمس).

والثلاثاء الماضي، دافع مدير مكتب التحقيقات الفدرالي كريستوفر راي عن عمل الشرطة الفدرالية في مجلس الشيوخ قبل اقتحام 6 يناير. من جهته، رمى رئيس الحرس الوطني في واشنطن، الجنرال ويليام ووكر، خلال جلسة استماع جديدة أول من أمس، باللوم على البنتاغون، الذي احتاج وفق شهادته إلى 3 ساعات و19 دقيقة للإذن بنشر قواته بعد طلب شرطة الكابيتول. كما تحدث ووكر عن «قيود محددة» فرضتها وزارة الدفاع، أخرت استجابته وقواته للاقتحام. ووصف الأمر بقوله إن «بدبه كانتا موثوقتين» لأكثر من 3 ساعات، بسبب هذه القيود، ما أعاد التكهنات حول الدور الذي لعبته وزارة الدفاع، في إعاقة صدّ الاقتحام الذي استمر في ذلك اليوم لأكثر من 5 ساعات، وأدى إلى سقوط 5 قتلى. كما لفت إلى أنه لولا القيود من البنتاغون، لكان بإمكانه إرسال حوالي 150 جنديا لمساعدة شرطة الكونغرس، في غضون 20 دقيقة، وهي قوة لم تكن لتغير كثيراً في حصيلة ذلك النهار، لأن الاتصال لطلب المساعدة، تأخر بدوره، لكن ووكر قال إن ذلك كان سيكون مفيداً رغم كل شيء.

وكانت وزارة الدفاع قد أرسلت موظفاً مدنياً إلى جلسة الاستماع أول من أمس، وهو روبرت ساليسبي، لكنه لم يكن من ضمن الفريق العملياتي الذي كان على عاتقه اتخاذ القرار في ذلك اليوم. ولم يُستدع بعد أي من المسؤولين في البنتاغون الذين خدموا وتحملوا مسؤولية في ذلك اليوم، لكنهم دافعوا عن نفسهم مراراً في الإعلام، بحسب «واشنطن بوست».

وفي جلسة الاستماع نفسها في مجلس الشيوخ، توقعت إحدى كبار مسؤولي مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفدرالي، جيل سابوترن، أن «متطرفين عنيفين بدوافع عنصرية أو إثنية أو معادية للحكومة أو معادية للسلطات، بالإضافة إلى متطرفين محليين عنيفين آخرين، قد يمثلون أكبر تهديدات الإرهاب المحلي في العام 2021، وبلا شك في 2022».

تبادل أجساد

لا يؤمن بعض أعضاء جماعة «كيو أنون» المتطرفة، فقط بأن الرئيس الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب كان سيتم تنصيبه في 4 مارس/آذار، بل حتى أن منهم من حاول الدفاع عن الرئيس جو بايدن، مؤكدين أنه يعمل بالتنسيق مع ترامب، ومزوجين بأن الرجلين قد «تبادلا» جسديهما.

متابعة

ميانمار: الجيش يسابق الزمن لإنهاء الاحتجاجات

يسعى الجيش في ميانمار لإنهاء الاحتجاجات ضده، بعد أكثر من شهر على انقلابه على السلطة المدنية، مستخدماً العنف والقتل العشوائي

بدأ أركان الانقلاب العسكري في ميانمار سباقاً مع الوقت مع تزايد الضغوط الدولية عليهم وتصاعد الاحتجاجات الداخلية ضدهم، عبر استخدام كل السبل، بما فيها القتل العشوائي، لقمع التظاهرات، ومنع تطورها إلى درجة تهديد سلطتهم، التي يحاولون تثبيتها منذ إطاحتهم الحكم المدني في 1 فبراير/شباط الماضي.

وفي سياق الضغوط الدولية، دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، أمس الخميس، الجيش في ميانمار إلى الكف عن «قتل المتظاهرين وسجنهم»، مشيرة إلى مقتل 54 منهم، بينهم أربعة أطفال بحسب وكالة إغاثة، وتوقيف أكثر من 1700 آخرين، منذ الانقلاب. وذكرت باشليه في بيان إنه «لأمر مشين أن تطلق قوات الأمن الرصاص الحيّ ضد متظاهرين سلميين في كل أنحاء البلاد. أنا مستاءة أيضاً بسبب الاعتداءات الموثقة ضد الطاقم الطبي في أقسام الطوارئ وفرق الإسعاف التي تحاول تقديم خدمات الرعاية للجرحى».

من جهتها، اعتبرت مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى ميانمار، كريستين شرانر بورغنر، أن الجنرالات أشاروا إلى أنهم لا يخشون تجدد العقوبات، على الرغم من أنهم «فوجئوا جداً» من أن خططهم لاستعادة الحكم العسكري من دون معارضة كبيرة لم تنجح. وأوضحت بورغنر لمراسلي الأمم المتحدة مساء الأربعاء، أنه بعد الانقلاب حذّرت جيش ميانمار من أن دول العالم ومجلس الأمن الدولي «قد يتخذان إجراءات قوية للغاية، وكان ردّهم أنهم تجاوزوا العقوبات في الماضي».

بدورها، أعربت الولايات المتحدة عن «ذعرها واشمئزازها» حيال موجة القمع الدامي الجديدة للتظاهرات ضد الانقلاب. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس: «نحن مذعورون ومشمئزون من أعمال العنف الفظيعة المرتكبة ضد شعب ميانمار، بسبب دعواتهم السلمية لإعادة الحكومة المدنية» إلى الحكم. ودعا «كافة الدول إلى التحدث بصوت واحد للتنديد بالعنف الوحشي (الذي يمارسه) الجيش ضد شعبه». وحضّ برايس الصين خصوصاً على «استخدام نفوذها» حيال المجلس العسكري «بشكل بنّاء». مع العلم أن الصين عرقلت الكثير من المبادرات في الأمم المتحدة، معتبرةً الانقلاب في ميانمار «شأناً داخلياً». ودعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى «الوقف الفوري للحملة القمعية». واضطر مجلس الأمن الدولي للاكتفاء بإعلان مشترك صدر في أوائل فبراير الماضي، للتعبير عن قلقه. وقد طلبت بريطانيا أن يعقد اجتماعاً جديداً اليوم الجمعة.

ميدانياً، يواصل المتظاهرون احتجاجاتهم في أجواء من الخوف، غداة اليوم الذي سقط فيه أكبر عدد من الضحايا منذ الانقلاب، وبلغ 38 قتيلاً، وفقاً للأمم المتحدة. في العاصمة الاقتصادية رانغون، تجمّع المتظاهرون مرددين هتاف «نحن متحدون»، ومتحصنين وراء حواجز مؤقتة صنعت من إطارات قديمة وأحجار طوب وأكياس رمل وخيزران وأسلاك شائكة. وفي مكان غير بعيد يسعى تجار إلى بيع جزء من بضائعهم بسرعة. وقال بائع أطعمة لوكالة «فرانس برس» إن «البقاء هنا خطر»، مشيراً إلى أن «رجال الشرطة والجيش يطلقون النار في الشوارع أيضاً».

> جيش ميانمار فوجئ بردّ فعل المواطنين المناوئ للانقلاب

في ماندالاي، ثاني مدينة في البلاد، تجمّع متظاهرون لتشييع المواطنة تشيال سين (19 عاماً) التي قُتلت أول من أمس الأربعاء. وردد المشيعون الذين تجمعوا أمام نعشها المحاط بالورود «لن نصفح عن موتك حتى نهاية العالم». وأصبحت سين رمزاً في البلاد، مع انتشار صورة لها قبل وقت قصير من إصابتها برصاصة قاتلة، وهي ترتدي قميصاً كُتب عليه «كل شيء سيكون على ما يرام»، على شبكات التواصل الاجتماعي.

من جهته، أكد الشاعر الناشط ماونغ ساونغ كا، لوكالة «رويترز»: «نعلم أنه يمكن دائماً أن يُطلق علينا الرصاص الحي ونُقتل، لكن لا معنى للبقاء على قيد الحياة تحت حكم المجلس العسكري، لذلك اخترنا هذا الطريق الخطير للفرار». وكشف أن مجموعته التابعة للجنة الإضراب العامة تعتزم تنظيم احتجاجات عدة، مشدداً على أنه «سنقاتل المجلس العسكري بأي طريقة ممكنة. هدفنا النهائي هو استئصال شافة النظام العسكري». وأفادت منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي من نشطاء آخرين بأنه تم التخطيط لاحتجاجين آخرين على الأقل في أجزاء من رانغون. وكشفت وسائل إعلام محلية أن مئات المتظاهرين اعتُقلوا. ولم يرد متحدث باسم المجلس العسكري الحاكم على مكالمات هاتفية من مختلف الوكالات للحصول على تعليق. أما حزب «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» بزعامة أونغ سان سو تشي، فذكر في بيان أن الأعلام ستُنكّس في مكاتبه حداداً على أرواح القتلى.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

متظاهرون ينبون العوائق بوجه الجيش في رانغون (فرانس برس)

خاص

ترفض إثيوبيا نقل المفاوضات حول سدّ النهضة إلى شكل جديد، تلعب فيه «رباعية دولية» دور الوساطة، مستمرة بالمناورة مع اقتراب موعد الملء الثاني، فيما مصر والسودان أكثر اتحاداً

مفاوضات سد النهضة

إثيوبيا تناور لإفشال مقترح الرباعية الدولية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

ذكرت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، أن إثيوبيا تماطل في إبلاغ الاتحاد الأفريقي صراحة، برفضها تطوير المفاوضات حول سدّ النهضة، لتشكيل رباعية دولية تقودها وتسيّرها جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وتشمل كلاً من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، للتوسط للتوصل إلى قواعد الملء المستمر والتشغيل قبل الملء الثاني للسدّ نهاية يوليو/تموز المقبل. وهذا المقترح كان تقدّم به السودان، وأيّدته مصر، وأعلن وزيرا خارجية البلدين، سامح شكري ومريم الصادق المهدي، عن تفاصيله يوم الثلاثاء الماضي.

وأضافت المصادر أن المعلومات الواردة إلى القاهرة والخرطوم، بالتزامن مع إدلاء المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية ديناً مفتي، عن «توافر الإرادة السياسية لاستئناف المفاوضات والتوصل لحل»، تشير إلى استمرار تمسك أديس أبابا بالاتحاد الأفريقي كوسيط وحيد للتفاوض، وعدم رغبتها في إقحام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة في الأزمة، حتى أنها تفضل تقديم شكوى من مصر والسودان ضدّها إلى مجلس الأمن الدولي، على الانخراط في المفاوضات بهذه الصورة.

وذكرت المصادر أن إثيوبيا، التي تتعمد تعطيل مساعي رئيس الاتحاد الأفريقي الحالي والكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي، تدعي في المناقشات مع مسؤولي مفوضية الاتحاد أن تغيير دفة التفاوض إلى مسار تشكيل رباعية دولية، يتطلب أولاً الاتفاق على حدود الوساطة وعدم تخطيها البنود السابق التوافق عليها في اتفاق المبادئ المبرم بين مصر والسودان وإثيوبيا في مارس/آذار 2015. وتزعم أديس أبابا أن الشكل الجديد المقترح للتفاوض، بتطوير دور الأطراف الأربعة من مراقبين إلى وسطاء، يخالف ذلك الاتفاق.

وعلّقت المصادر المصرية على ذلك، بأن القاهرة والخرطوم تصرّان على أن استمرار التفاوض في ظلّ اتفاق المبادئ والتفسيرات الضيقة التي تصر عليها إثيوبيا لمواده التي أثبت الواقع العملي أن صياغاتها كانت معيبة إلى حد كبير، هو أمر غير مقبول بالمرة. كما ترى القاهرة والخرطوم أن تشكيل الرباعية الدولية بالصورة المقترحة، يضمن استفادة إثيوبيا أيضاً من جهود خبراء الاتحاد الأفريقي، الذين سيكونون مع خبراء باقي الأطراف حاضرين للوساطة في صياغة البنود الفنية والقانونية محلّ الخلاف.

وعن طبيعة التعاون الحالي بين مصر والسودان في هذا الملف، قالت المصادر إن التنسيق الآن في أفضل حالاته منذ أشهر عدة، نظراً لإسناد الملف داخل السودان إلى المجلس السيادي ووزارة الخارجية واستئثارهما بإدارته من الناحية التنسيقية والتفاوضية بدلاً من وزارة الري، فضلاً عن اضطراب العلاقات بين الخرطوم وأديس أبابا بسبب التوتر الحدودي الأخير.

وأوضحت المصادر أن من الإيجابيات التي تحققت لمصر من الاقتراح الحالي بتشكيل الرباعية، استبعاد الأفكار السودانية السابق ترويجها من خلال وزارة الري ومجلس الوزراء منذ ثلاثة أشهر تقريباً، وتقوم هذه الأفكار على الاعتماد على خبراء الاتحاد الأفريقي وحدهم في الوساطة، وهو ما كانت تعترض عليه مصر بشدة.

وذكرت المصادر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي من المقرر أن يزور الخرطوم خلال ساعات، سوف يركز في لقاءاته مع أعضاء المجلس السيادي ورئيس الحكومة، على ضرورة توحيد موقف البلدين من إثيوبيا، والبناء على التنسيق المتصاعد في ملفات عدة، بالمساعدات المصرية المالية واللوجيستية والفنية، والتي كان آخرها الاتفاق على تعزيز التعاون الأمني والعسكري والتدريبي خلال زيارة رئيس أركان الجيش المصري محمد فريد حجازي إلى الخرطوم هذا الأسبوع. ويأتي ذلك كله مع التأكيد على تنحية القضايا العالقة بين البلدين، وأخصها النزاع على مثلث حلايب وشلاتين، في الوقت الحالي. ورجّحت المصادر أن تشهد زيارة السيسي توقيع عدة اتفاقيات تعاون عسكري وأمني تم التفاوض بشأنها أخيراً، فضلاً عن بروتوكولات تبادل خبرات وتسهيلات استثمارية عدة في مجالات خدمية واقتصادية.

> تتمسك أديس أبابا بالاتحاد الأفريقي كوسيط وحيد للتفاوض

> التنسيق بين مصر والسودان في أفضل حالاته منذ أشهر

يذكر أن مصر والسودان أكدتا أن لديهما إرادة سياسية ورغبة جادة لتحقيق هذا الهدف في أقرب فرصة ممكنة، وطالبتا إثيوبيا بأبداء حسن النية والانخراط في عملية تفاوضية فعّالة من أجل التوصل لهذا الاتفاق. وشددت القاهرة والخرطوم على أن قيام إثيوبيا بتنفيذ المرحلة الثانية من ملء سد النهضة بشكل أحادي، سيشكل تهديداً مباشراً للأمن المائي لهما، خصوصاً في ما يتصل بتشغيل السدود السودانية ويهدد حياة 20 مليون مواطن سوداني، كما أكدا أن هذا الإجراء سيعد خرقاً مادياً لاتفاق إعلان المبادئ.

ويتبقى حالياً نحو 140 يوماً على بدء الملء الثاني لسد النهضة، وتؤكد التقارير الفنية خروج آلاف الأفدنة من الرقعة الزراعية على مراحل، ابتداء من العام 2023، وضرورة تخصيص مصاريف ضخمة لعلاج نتائج التطور الذي سيطرأ على استخدامها للأغراض الزراعية والصناعية والتنموية في كل من إثيوبيا والسودان، من استخدام مكثف للمبيدات وزيادة كميات الصرف الصناعي والزراعي في حوض النيل.

وفي تصريحات تلفزيونية في السادس من شهر فبراير/شباط الماضي، تحفّظ السيسي عن توضيح موقف مصر الحالي في سدّ النهضة، مشدداً على أن بلاده «متمسكة بمسار المفاوضات الحالي». وأضاف أن التفاوض ليس هو الحل الوحيد، بل يتكامل مع عدد من الإجراءات الأخرى المهمة، مثل مشاريع تبطين الترع ورفع كفاءة محطات الرفع لزيادة استفادة مصر من الكميات التي تصلها من مياه النيل. وفي يوليو/تموز الماضي، قال السيسي خلال حضوره افتتاح مشروع مدينة الجلود في منطقة الروبيكي، إن «مصر تخوض معركة تفاوض بشأن سد النهضة، لكنها ستطول»، مشدداً على أنه «بطمئن المصريين بسبب عدالة قضيتهم، ولأن هذا النيل كان هبة الله إليهم منذ العصور القديمة ولا يستطيع أحد منعهم من الاستفادة منه».

شرق غرب

روسيا ترفض دعوة أميركا لتدمير أسلحتها الكيميائية

رفض الكرملين، أمس الخميس، دعوات أميركية لروسيا لتدمير أسلحتها الكيميائية، ووصفها بأنها بلا أساس وغير منطقية، مشيراً إلى أن موسكو دمرتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إن الولايات المتحدة هي الطرف الذي يتعين عليه الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية.

(رويترز)

... وتعلن إحباط هجوم إرهابي

أعلن جهاز الأمن الفدرالي الروسي، أمس الخميس، توقيف مواطن روسي كان يدير عملاً إرهابياً داخل منشأة تعمل في مجال الطاقة في كالينينغراد. وقال مركز العلاقات العامة، في بيان، إن الجهاز «أحبط هجوماً إرهابياً بمنشأة تعمل في مجال الطاقة في كالينينغراد». وأضاف «تم توقيف روسي خطط لتنفيذه لدوافع كراهية السلطة القائمة». كما اتهم الموقوف بتجنيد سكان كالينينغراد للمشاركة بالنشاط الإرهابي.

(العربي الجديد)

كوريا الشمالية ربما تحاول استخلاص البلوتونيوم

أشارت صور التقطت أخيراً بالأقمار الصناعية إلى أن كوريا الشمالية ربما تكون تحاول استخلاص البلوتونيوم لصنع المزيد من الأسلحة النووية. واستشهد موقع «38 نورث»، المتخصص في دراسات كوريا الشمالية، بالصور على أنها تشير إلى أن محطة بخار تعمل بالفحم في مجمع يونغبيون النووي تعمل بعد نحو عامين من التوقف. واعتبر الموقع، أمس الأول، أن هذا يشير إلى أن «الاستعدادات لإعادة معالجة الوقود المستهلك قد تكون جارية لاستخلاص البلوتونيوم اللازم لصنع الأسلحة النووية لكوريا الشمالية».

(أسوشييتد برس)

تحقيق «الجنائية» في جرائم الاحتلال

رهان إسرائيلي على «دفن» القضية

بعد فشل الاحتلال في منع المحكمة الجنائية الدولية من فتح تحقيق رسمي في جرائمه بالأراضي الفلسطينية، بدأت إسرائيل العمل لإحباط التحقيقات

بعد نحو شهر من تمهيد قضاة المحكمة الجنائية الدولية الطريق للتحقيق في جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتحت المدعية العامة في المحكمة فاتو بنسودا، مساء أمس الأول الأربعاء، تحقيقاً رسمياً في جرائم بقطاع غزة المحاصر والضفة الغربية. وسيكون التحقيق في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب في الضفة وغزة أول اختبار كبير للمدعي العام الجديد للمحكمة البريطاني كريم خان، الذي اختير في فبراير/شباط الماضي ليحل مكان بنسودا عندما ينتهي تفويضها في يونيو/حزيران المقبل. وعُرف خان في السابق برئاسته فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة الخاص بجرائم تنظيم «داعش» في العراق. لكن يبدو أن إسرائيل تراهن على خان لـ«دفن» التحقيق، خصوصاً أنها كانت دعمت مع الولايات المتحدة وبريطانيا من وراء الكواليس انتخابه مدعياً عاماً جديداً للمحكمة الجنائية الدولية.

وقالت فاتو بنسودا، في بيان الأربعاء، إنها قررت أن هناك «قضايا محتملة مقبولة» عند الطرفين، مع تركيز التحقيق على حرب غزة عام 2014، والتي قُتل فيها أكثر من ألفي شخص. وأوضحت أن التحقيق الرسمي يعقب تحقيقاً أولياً «مضنياً» استمر خمس سنوات، متعهدة بإجراء التحقيق بشكل «مستقل وحيادي وموضوعي، دون خوف أو محاباة».

وفيما سارعت السلطة الفلسطينية وحركة «حماس» إلى الترحيب بقرار بنسودا، فإن الردود في إسرائيل الرافضة لفتح تحقيق في جرائم الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تكن مفاجئة، ولا نبرة الاتهامات والتوصيفات التي أغدقها مسؤولو الاحتلال على القرار، من خلال وصفه بأنه «عداء محض للسامية وخلاصة النفاق»، وفق تعبير رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، أو بأنه قرار فضائحي وفق رئيس دولة الاحتلال رؤوفين ريفلين، أو «إفلاس أخلاقي وقضائي»، بحسب التعبير الذي استخدمه وزير الخارجية غابي أشكنازي.

وفي الواقع، فإنّ قرار فتح التحقيق يطاول عملياً مَن هم على رأس الهرم في دولة الاحتلال الإسرائيلي، بدءاً من نتنياهو الذي كان رئيساً للحكومة خلال الأحداث التي تحقق فيها المحكمة، مروراً بوزير الأمن الجنرال بني غانتس، الذي كان رئيساً للأركان، ثم عشرات الجنرالات والوزراء الذين كانوا في الكابينت السياسي والأمني، وصولاً إلى عشرات، بل مئات الجنود في أسلحة المدفعية والمشاة. إلى ذلك، ستطاول التحقيقات في حال شملها ملف الاستيطان، المئات من العاملين في جهاز الإدارة المدنية، الذراع التنفيذية للاحتلال في الضفة الغربية المحتلة.

ويبدو، وفق ما تعهد به نتنياهو، أن إسرائيل تتجه إلى محاولة إحباط التحقيقات، ومنع تحولها في نهاية المطاف إلى لوائح اتهام رسمية، من خلال الاعتماد على موقف أميركي معارض، وعبر تكثيف جهودها وضغوطها السياسية على دول أوروبية، لا سيما الدول التي تقدمت بطلب الحصول على مكانة «صديق للمحكمة»، وأعربت مسبقاً عن معارضتها التحقيق في الجرائم الإسرائيلية، عبر الطعن في الولاية الشرعية للمحكمة على الضفة الغربية المحتلة، وفي مقدّم هذه الدول ألمانيا والنمسا وأستراليا وتشيكيا. وكان نتنياهو أعلن، مساء الأربعاء، بعد صدور الإعلان عن المحكمة الجنائية في لاهاي، أنه «بقي أمامنا أمر واحد لنفعله، سنحارب من أجل الحقيقة في كل الدول، وكل المنابر والهيئات، للدفاع عن كل جندي، وكل قائد عسكري وكل مواطن. وأتعهد لكم بأننا سنحارب من أجل الحقيقة حتى نلغي هذا القرار الفضائحي».

ويراهن الاحتلال الإسرائيلي على دور كريم خان، الذي تم اختياره لخلافة بنسودا، لتجاوز القرار الذي اتخذته الأخيرة بالتحقيق في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب في قطاع غزة والضفة الغربية. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الخميس، أن تل أبيب تراهن على إمكانية أن يقوم خان بـ«دفن» ملف التحقيق مع إسرائيل، بعد أن يتولى مهام منصبه بعد خمسة أشهر، وأن يهتم بدلاً من ذلك بملفات أخرى. ونقلت عن مصادر رسمية في تل أبيب قولها إن المسؤولين الإسرائيليين «أخطأوا» عندما أعلنوا أنهم «فضلوا» اختيار خان، حيث ادعى هؤلاء المسؤولون أن التصريحات الإسرائيلية دفعت بنسودا للإسراع في اتخاذ القرار بالتحقيق في شبهات جرائم الحرب من أجل تقليص هامش المناورة أمام خليفتها. ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن مصادر رسمية في تل أبيب تقديرها أن التحقيقات ضد إسرائيل ستستغرق أعواماً، ولن تطاول المستويات القيادية في الجيش والمستوى السياسي. وذكرت أنه على الرغم من رهان إسرائيل على دور إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في إحباط قرار المحكمة الدولية، إلا أنها شككت في موضوعية هذا الرهان، مشيرة إلى أن قرار

سيركز تحقيق بنسودا على حرب غزة عام 2014 (Getty)

قرار فتح التحقيق يطاول مَن هم على رأس الهرم في إسرائيل

إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب حظر دخول بنسودا وطاقمها الولايات المتحدة بسبب فتح تحقيق بشأن جرائم حرب أميركية مفترضة في أفغانستان لم يحل دون اتخاذها قراراً بالتحقيق مع إسرائيل. ولفتت «يديعوت» إلى أن التحقيقات التي ستجريها المحكمة الدولية ستطاول ملفين أساسيين، وهما جرائم الحرب، التي تُتهم إسرائيل بارتكابها خلال العدوان على غزة عام 2014، والبناء في المستوطنات بالضفة الغربية والقدس. وحسب الصحيفة، فإن قائمة المتضررين المحتملين من قرار المحكمة الدولية تضم المستويات القيادية الكبيرة في الجيش والمؤسسة الأمنية وكبار المسؤولين السياسيين، إلى جانب المسؤولين المتورطين في دفع المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية، على رأسهم رئيس الحكومة، وقادة المستوطنات أنفسهم. وأوضحت أن ما يثير المخاوف في تل أبيب هو حقيقة أن رفض إسرائيل المؤكد التعاون مع المحكمة الدولية سيدفعها إلى إصدار قرارات باعتقال المسؤولين السياسيين والعسكريين المتهمين بارتكاب جرائم الحرب. وأشارت إلى أن ما يفاقم الأمور هو حقيقة أن أوامر الاعتقال يمكن أن تصدر بشكل سري، ما يزيد من فرص اعتقال المسؤولين الإسرائيليين عند زيارتهم الدول المشاركة في المحكمة الدولية. وفي السياق، كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية (كان)، أن إسرائيل هددت السلطة الفلسطينية بعقوبات في حال أبدت «اندفاعاً زائداً» في التعاون مع المحكمة. وحسب القناة، فقد حذرت إسرائيل السلطة من أنها لن تتمكن من التعاون معها في تنفيذ مشاريع اقتصادية في الضفة الغربية في حال ساعدت في تقديم معلومات للمحكمة. وكانت صحيفة «جيروزاليم بوست» كشفت، قبل ثلاثة أسابيع، أن إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا دعمت من وراء الكواليس انتخاب خان مدعياً عاماً جديداً للمحكمة الجنائية. ولفتت إلى أن إسرائيل فضّلت خان لأنه يحمل جنسية بريطانيا التي ترتبط بتحالف مع إسرائيل وأميركا. وكانت صحيفة «هآرتس» قد كشفت، أخيراً، أن إسرائيل شرعت في إعداد قائمة تضم أسماء 200 إلى 300 مسؤول أمني وسياسي يمكن أن يكونوا عرضة للاعتقال عند سفرهم إلى الخارج.

وفي واشنطن، أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في بيان أمس الأول، أن واشنطن «تعارض بشدة التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية بشأن الوضع الفلسطيني، وستواصل التزامها القوي تجاه إسرائيل وأمنها، بما في ذلك عن طريق معارضة الأعمال التي تسعى إلى استهداف إسرائيل بشكل غير عادل». وقال: «تعتقد الولايات المتحدة أن مستقبل السلام والأمن والازدهار لشعوب الشرق الأوسط يعتمد على بناء الجسور وخلق سبل جديدة للحوار والتبادل، وليس الإجراءات القضائية أحادية الجانب التي تفاقم التوترات وتقوض الجهود الرامية إلى دفع حل الدولتين عن طريق التفاوض». وقال المتحدّث باسم الوزارة نيد برايس، الأربعاء الماضي: «نحن نعارض بشدّة، ونشعر بخيبة أمل إزاء إعلان المدّعية العامّة للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق بشأن الوضع الفلسطيني». وأضاف: «سنواصل التمسّك بالتزامنا القوي تجاه إسرائيل وأمنها، بما في ذلك من خلال معارضة الأعمال التي ترمي إلى استهداف إسرائيل بشكل غير عادل»، مذكّراً بأنّ إسرائيل لا تقبل الولاية القضائية للمحكمة.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)